

مرحلة المشاعر الحسنة في الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د. حيدر طالب حسين

The stage of good feelings In the USA

Prof. Dr.Haidar Talib Hussain

المخلص

أفضت الانتخابات الرئاسية عام ١٨٠٠ عن فوز الحزب الجمهوري الديمقراطي بمنصب الرئاسة عن طريق مرشحه توماس جفرسون ، ومنذ فوزه ، سلك الأخير سياسة أدت إلى توسيع قاعدته الجماهيرية وتوطيد نفوذه من جهة ، وإضعاف الحزب الفدرالي وزواله من الحياة السياسية الأمريكية من جهة أخرى ، وقد تجسدت تلك السياسة بشراء مقاطعة لويزيانا عام ١٨٠٣ من فرنسا بمبلغ (١٥) مليون دولار ، وبإجرائه ذلك اظهر الحزب انه جمهوري المظهر فدرالي الجوهر .

كما استغل الحزب معارضة الفدراليين لحرب عام ١٨١٢ مع بريطانيا رغم ان مصلحة البلاد تقتضي قيامها ، الأمر الذي استغله الجمهوريين لتعزيز نفوذهم وضعاف غريمهم الحزب الفدرالي . ومنذ عام ١٨٠٤ اخذ الحزب بالتراجع المستمر فلم يحصل في الانتخابات الرئاسية التي أجريت خلال الأعوام (١٨٠٨، ١٨٠٤، ١٨١٦) الا على (٣٤،٤٧،١٤) على التوالي ، في حين لم يقدم مرشحا عنه في انتخابات عام ١٨١٢ الرئاسية ، وما ان جاءت انتخابات عام ١٨٢٠ حتى زال الحزب نهائيا من الحياة السياسية الأمريكية ليمهد إلى مرحلة جديدة أطلق عليها مرحلة المشاعر الحسنة او مرحلة التراضي والوئام ، لان البلاد لم تشهد خلالها تنافسا حزبيا على منصب الرئاسة الأمريكية.

Abstract

Led the presidential election in 1800 for the Democratic Republican Party win the presidency by candidate Thomas Jefferson , and since his victory , the last wire policy led to the expansion of its base mass and consolidate his influence on the one hand , and the weakening of the federal party and the demise of American political life, on the other hand , has embodied that policy the purchase of Louisiana province of France in 1803 at \$ 15 million , and it commissioned showed that Republican party Appearance federal substance.

The party also took advantage of federal opposition to the War of 1812 with Britain, although the interests of the country require the establishment, which is exploited by Republicans to strengthen their influence and visually rivals Federalist Party. Since 1804 took the party continued to back down and got in the presidential elections held in the past (1804.1808 0.1816), but the (34,47,14), respectively, while it did not provide a candidate in the presidential elections in 1812, and that came In 1820 elections, the party continues until the final of American political life to pave a new stage called the good feelings or compromise and harmony stage by stage, as the country which has not seen partisan competition for the post of the American presidency.

المقدمة

شكل النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية احد أهم الأركان السياسي فيها ، إذ ومنذ تأسيس النظام السياسي عام ١٧٨٩م ، تأسس النظام الحزبي وان لم يكن منظماً تنظيمياً عصبياً ، ولكن ترسخ ذلك النظام خلال المدة الرئاسية الثانية للرئيس جورج واشنطن ، وأصبحت الانتخابات الرئاسية بدورها مرتكزة على ترشيح الأحزاب لممثلين عنها يتنافسون على منصب الرئاسة . ورغم ان الحزبين الفدرالي والجمهوري اختلفا في برامجهما وأهدافهما ، بل وحتى في قاعدتيهما الجماهيرية ، إلا ان المصلحة العليا للبلاد كانت هي الغاية التي يسعى كلا الحزبين لبلوغها ، وما انتهجه الحزب الجمهوري الديمقراطي منذ فوزه بمنصب الرئاسة عن طريق مرشحه توماس جفرسون عام ١٨٠٠ وحتى عام ١٨٢٠ دليلاً عملياً على ذلك . من هنا تأتي أهمية اختيار عنوان البحث لإثبات إن الحزب الجمهوري الديمقراطي ضيع الفرصة على الحزب الفدرالي للوصول لكرسي الرئاسة بانتهاجه مختلف السبل في سبيل تحقيق ذلك ، كما إن الأخير ونتيجة لسيطرة التجار عليه وتوقع قاعدته الجماهيرية إقليمياً ، غيب نفسه ، لتبدأ بذلك مرحلة المشاعر الحسنة التي امتدت بين عامي ١٨١٢ - ١٨٢٤ .

قسم البحث على محورين ، خصص الأول لدراسة سياسة الحزب الجمهوري خلال مدة إدارة الرئيس جفرسون الثانية ، بينما تناول الثاني تلك السياسة خلال عهد الرئيس جيمس مادسون وما آلت إليه تلك السياسة من تلاشي مكانة الحزب الفدرالي سياسياً في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد اعتمد البحث على جملة من المصادر المتخصصة في هذا المجال سواء منها العربية أم المعربة أم الأجنبية .

أولاً : سياسة الحزب الجمهوري خلال عهد إدارة الرئيس جفرسون الثانية .

أدت سياسة الرئيس جفرسون إلى استقرار الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة رئاسته الأولى (١٨٠٠ - ١٨٠٤م) ، تلك السياسة التي شملت برنامج الحزب الفدرالي والجمهوري الديمقراطي (حزب جفرسون) ، بحيث أثبتت للرأي العام الأمريكي إن خلاف الحزبين لم يكن ليتعارض مع مصالح الولايات المتحدة بل على العكس يعمل لصالحها ، وقد تكلم ذلك بشرائه لوزيانا عام ١٨٠٣م ، رغم إن حزبه يرفض التفسير المرن للدستور خدمة لمصالح الولايات ، سيما انه الحزب الذي عارض الدستور الفدرالي الأمريكي على اعتبار انه يسلب الولايات الصغيرة حقوقها ويجعلها عرضة لطغيان وسيطرة الولايات الكبيرة وهو ما خشي منه جفرسون وحزبه .

جدير بنا أن نذكر أن النظام الذي تأسس عقب إقرار الدستور الفدرالي ، شكل النظام الحزبي الأول في الولايات المتحدة (حزبي الفدراليين واللافيديين) رغم نشوء تنظيمي الويغز Wihgs والتوريز Tories خلال حرب الاستقلال الأمريكية ، لكونهما لم يكونا منظمين تنظيمياً عصبياً وزالاً بنهاية الحرب .

إن الإجراءات التي قامت بها إدارة الرئيس جفرسون الداخلية والخارجية أحدثت تحولاً سياسياً مهماً في الولايات المتحدة ، ولأهمية هذه الإجراءات التي أثرت على المسار السياسي لايد من تسليط الضوء عليها لكي تتضح أسباب ذلك التحول السياسي الحزبي تحديداً وخلال مدة حكم الرئيس جفرسون الثانية (١٨٠٤ - ١٨٠٩م) . ومما ينبغي أن نوضحه أيضاً إن النظام الحزبي الأول لم ينشأ من تكتل جماهيري أفرز له قيادة ، بل على العكس ، انه مثل قيادة تكتلت حولها القاعدة الجماهيرية لتقارب وجهات نظر تلك الشخصية مع ما تصبوا لتحقيقه تلك القاعدة الجماهيرية سواء كان ذلك للفدراليين أم للجمهوريين الديمقراطيين ، إذ وجدت القاعدتين الجماهيريتين في شخصي الكسندر هاملتون وتوماس جفرسون الأنسب والأقرب لطموحاتهما وما يتبعها من برنامج سياسي لتحقيق تلك الطموحات .

لم يكن التأييد من قبل القواعد الجماهيرية مطلقاً لشخصي هاملتون وجفرسون ، وهذا الأمر ينطبق على أعضاء الحزبين أيضاً ، فرغم إن آرون بر Aaron Bur شغل منصب نائب الرئيس جفرسون خلال مدتي رئاسته ، وهو من حزب اللاقدراليين أو الجمهوريين الديمقراطيين ، إلا إن عضويته في الحزب ومنصبه الرفيع لم يمنعانه من التآمر على حزبه وقيادته ويتعاطف مع الحزب الفدرالي انسياقاً وراء طموحاته الشخصية ، الأمر الذي انعكس برمته لصالح الحزب الجمهوري الديمقراطي وعزز مكانته لدى قاعدته الجماهيرية ، بل وسبب تراجع في قاعدة الحزب الفدرالي الجماهيرية^(١) .

إن شراء لوزيانا كان السبب الرئيس وراء تأمر بر ، إذ إن إجراء جفرسون دفع بالحزب الفدرالي متمثلاً بقيادته (هاملتون) وتأييداً من ولايتي نيوانجلاند New England ، ونيويورك New York اللتان تمثلان القاعدة الجماهيرية الحقيقية للحزب الفدرالي ، إلى التآمر مع بر وذلك بأن تنفصل كلتا الولايتين من الإتحاد الفدرالي الأمريكي وينظما بإتحاد مع كندا على أن يصبح بر حاكماً لولاية نيويورك بعد نجاح الخطة ، وكان هذا التدبير من أفكار هاملتون وحزبه^(٢) ، إذ استغل حنق بر على جفرسون لان كلاهما حصل على (٧٣) صوت انتخابي مقابل (٦٥) صوت انتخابي لمرشح الحزب الفدرالي ادمز و (٦٤) صوت انتخابي أيضاً لمرشح الحزب الفدرالي بنكني C.C. Pinkney^(٣) ، ونظراً لأن الدستور الأمريكي لم يجرى التعديل عليه بعد بخصوص الرئيس ونائبه ، إذ اشترط أن يحصل على منصب رئيس الولايات المتحدة من يحصل على أعلى الأصوات وينوب عنه من يحصل على ثاني الأصوات ونظراً لتساوي أصواتهما الانتخابية رغم كونها من الحزب نفسه (اللاقدرالي) أحيل التفضيل بينهما إلى مجلس النواب الذي أعاد المفاضلة بينهما (٣٥) خمسة وثلاثون مرة متتالية دون أن يفوز أحدهما بالمنصب ، بسبب الغلبة الفدرالية في الكونغرس الأمريكي ، إلا إن آخر مفاضلة أفضت لفوز جفرسون بمنصب الرئاسة ، ما أدى إلى أن يتحامل بر على جفرسون وإن كان ذلك التحامل خفياً في مدة رئاسة جفرسون الأولى^(٤) .

آلت خطة الانفصال التي حاك خيوطها هاملتون إلى الفشل ، والسبب هاملتون نفسه الذي فضحها ، إذ وبعد فشل خطة الفدراليين بعدم وصول جفرسون لسدة الحكم بعد (٣٥) مفاضلة بينه وبين بر ، عمل هاملتون على فضح بر باعتباره كان مرشحاً لنائب الرئيس وليس الرئيس قبل إجراء المفاضلة بينهما ، وهي حركة أستباقية لكي لا يفصح بر خطة هاملتون وحزبه لانفصال نيوانجلاند ونيويورك ، وهذا ما سبب انزعاجاً كبيراً لبر الذي لم يتوان عن طلب مبارزة هاملتون للاقتصاص من خيانتته له ، وبالفعل اجريت المبارزة بالمسدسات بينهما وانتهت بمقتل هاملتون في ١٢ تموز ١٨٠٤^(٥) .

حاول بر أن يهرب إلى الجنوب ومن ثم للغرب ، الذي كان متدمراً من الحكومة الفدرالية ، وبذل جهوداً لفصل الولايات الغربية عن الإتحاد الفدرالي وتكوين حكومة جديدة ، وقد تقرب من بعض الوزراء والأسبان لدعم مخططه ، ثم قام بحملة صغيرة بالجنوب في نهر أوهايو Ohio والميسيسيبي Mississippi ، وحاول إقناع الجنرال جيمس ولكنسون James Wilkinson بالانضمام ، إلا إن الفشل المحتم لهذه الخطة دفع بجيمس إلى رفضها ، بل وفضحاً أيضاً ، وقد حاول بر الهرب هذه المرة للمكسيك ، ولكن القي القبض عليه ، وقدم للمحاكمة في ولاية فيرجينيا Virginia عام ١٨٠٧ ، بتهمة الخيانة العظمى ، وهنا لعبت السياسة الحزبية دورها في هذه القضية ، إذ إن رئيس المحكمة جون مارشال John Marshall الذي يعد الرجل الثاني بعد هاملتون في الحزب الفدرالي ، أظهر ميلاً لبر ، لكي لا يذهب المجد للحزب الجمهوري الديمقراطي كونه يحاسب كل من يخل بأمن الولايات المتحدة وإن برنامجه للصالح العام كما فعل في شراء لوزيانا ، إذ حكمت المحكمة ببراءة بر بحجة إن الأخير لن يرافق الحملة المناهضة للحكومة المركزية والداعية للانفصال عنها في نهر أوهايو . وبذلك شكلت أزمة بر أحد أهم

نقاط الصراع بين الحزبين وأعطت دعماً قوياً للحزب الجمهوري الديمقراطي وعززت من قاعدته بجماهيرية على حساب الحزب الفدرالي^(٦).

مثل فوز الحزب الجمهوري الديمقراطي بدورتين متتاليتين المجال الحيوي له ، وقربته إنجازاته الداخلية والخارجية أكثر فأكثر من نفوس المجتمع الأمريكي ، سيما إنه عرف بمساندته للطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وغيرهم ، فضلاً عن إن جفرسون نفسه رسم برنامج الحزبي ليس للفوز بدورة انتخابية ثانية ، بل لإيجاد أغلبية في الكونغرس بعد إن كانت تلك الغالبية للحزب الفدرالي^(٧) ، وعين قادة أكفاء في كل الولايات للعمل لصالح الحزب ، وأسس أندية سياسية وأصدر جريدة للتثقيف للحزب ، ومنظمة حزبية محكمة التنظيم جندها لتعبئة المزارعين لدعم الحزب بعد إن كان بعضهم يؤيد الحزب الفدرالي^(٨) ، إضافة إلى استغلال الأزمات وتوظيفها لخدمة الحزب ومن بينها ما سلف ذكره في قضية بر ، فرغم كونه من الحزب الجمهوري الديمقراطي ، إلا إن جفرسون سخر تلك القضية لخدمة الحزب وتوسيع قاعدته الجماهيرية بدلاً من أن تستغل من قبل الحزب الفدرالي ، إذ استبعد بر وحاول قصارى جهده لمحاكمته إلا إن الحزب الفدرالي برئه ، وهذا ما أدى لتراجع التأييد الجماهيري له (للحزب الفدرالي) كون قضية بر عدت خيانة عظمى للبلد^(٩) ، وانطلاقاً من ذلك تكرر لدى الرأي العام إن الحزب الجمهوري الديمقراطي هو الحزب المدافع عن البسطاء من المواطنين والراعي لمصالح البلد العليا ، والمحافظ على الاتحاد ، والساعي لاشتراك المواطنين في العملية السياسية واتخاذ القرارات المهمة^(١٠).

أما في ميدان السياسة الخارجية فلم تقل إجراءات الرئيس جفرسون عما بذله في السياسة الداخلية للولايات المتحدة ، وإن كانت إجراءاته لم تحظ بتأييد واسع من طبقات المجتمع سيما في الولايات الشمالية ، فنتيجة لتأزم العلاقات بين بريطانيا وفرنسا في القارة الأوروبية واشتداد النزاع التجاري بينهما الذي أضر إلى حد بعيد بالتجارة الخارجية للولايات المتحدة ، انتهج جفرسون وحزبه سياسة المقاطعة مع الدولتين ، فأصدر قانون التعاون عام ١٨٠٦^(١١) ، والذي أوقف فيه استيراد أي بضائع من بريطانيا ، بغية إثبات حياد الولايات المتحدة من جهة ، وعدم التورط في النزاع بين الدولتين من جهة أخرى ، كما أصدر الكونغرس قانون المقاطعة بطلب من الرئيس جفرسون عام ١٨٠٧^(١٢) ، والذي نص على إيقاف التجارة الخارجية بغية وضع حد للتجاوزات الفرنسية والبريطانية على السفن التجارية الأمريكية والحد من عمليات القرصنة التي مارستها بريطانيا على بحارة الولايات المتحدة بحجة إنهم بحارة بريطانيين هاربين من بريطانيا ، إلا إن هذا القانون سبب هياجاً لدى الرأي العام الأمريكي بعد إن سبب في تراجع نسبة الصادرات وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية إلا إن الرأي العام لم يكن حانقاً على الرئيس وحزبه لان القانون أصدر من قبل الكونغرس أولاً ، ولان الغاية الرئيسة منه حماية التجارة الأمريكية وعدم التورط في حرب أوروبية قد تكون الولايات المتحدة الخاسرة فيها ثانياً . لذا وأمام اقتضاء المصلحة العليا للبلد عمل جفرسون وحزبه على إلغاء قانون الخطر^(١٣) ، وهذا ما عزز مكانة الحزب لدى الرأي العام الأمريكي في معظم الولايات الأمريكية عدا تلك التي عرفت بتأييدها للحزب الفدرالي (نيويورك ، نيوانجلاند ، بنسلفانيا) إذ اشتدت المعارضة لجفرسون وحزبه في ولاية نيوانجلاند نتيجة لتلك السياسة التي انتهجها (سياسة الحظر) والتي أضرت كثيراً بمصالح هذه الولاية وأغلقت معظم موانئها مما فسر من قبل سياسيوها على انه عمل مقصود ضد هذه الولاية كونها تؤيد الحزب الفدرالي وميل سكانها الظاهر نحو بريطانيا الأمر الذي أدى بجفرسون للتراجع عن قانون الحظر^(١٤).

ثانياً : سياسة الحزب خلال عهد الرئيس جيمس مادسون .

ما إن شارفت إدارة الرئيس جفرسون الثانية على نهايتها حتى رشح كلا الحزبين ممثلين عنهما لمنصب الرئيس ونائبه بعد أن أجري التعديل الثاني عشر للدستور عام ١٨٠٤ ، إذ رشح الجمهوريين الديمقراطيي جيمس مادسون James Madison في حين رشح الفدراليين سي . سي . بنكني C.C. Pinckney ، وجدير بالذكر إن فئة قليلة من إتباع الحزب الجمهوري الديمقراطي ممن لم يرغبوا بترشيح جيمس مادسون لمنصب الرئاسة رشحوا جورج كلنتون George Clinton من ولاية نيويورك لمنصب الرئيس وأطلقوا على أنفسهم تسمية الجمهوريين المستقلين دون أن يكونوا حزباً مستقلاً عن الحزب الجمهوري الديمقراطي^(١٥) .

أفضت الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٠٨ عن فوز مرشح الحزب الجمهوري الديمقراطي بنسبة ١٢٢ صوت انتخابي مقابل ٤٧ صوت انتخابي لمرشح الحزب الفدرالي بنكني ، و٦ أصوات انتخابية لمرشح الجمهوريين المستقلين ، وبهذه النتيجة كرس الحزب الجمهوري الديمقراطي مكانته لدى الرأي العام وأثبتت النتائج انه الأوفر حظاً من الحزب الفدرالي والأوسع قاعدة جماهيرية بين السكان^(١٦) .

وكما بينا سلفاً فان هذه النتيجة الانتخابية وسابقتها التي فاز بها الرئيس جفرسون أثبتت إن الجمهوريين الديمقراطيين لم يعارضوا الاتحاد والسلطة المركزية عندما وصلوا لسدة الحكم وأعمالهم أثبتت ذلك ، في الوقت الذي أراد الحزب عندما كان خارج السلطة أن يطبق الخطة القائمة على تقييد سلطة الحكومة الفدرالية ، وأقامت ديمقراطية طليقة من سلطة الآراء القومية ، أصبح الأمر مختلفاً عندما وصلوا لسدة الحكم عن طريق رئيسهم جفرسون ، الذي أدرك انه من الصعوبة بمكان أن تطبق أوان يتم السير على تلك النظرية ، بل إن عقيدتهم اختلفت وأخذوا يسعون لتطبيق كل ما من شأنه تقوية الحكومة الفدرالية ، حتى إنهم طبقوا ما كان الفدراليون قد سعوا لتحقيقه ، والأكثر من ذلك أنهم (الجمهوريون الديمقراطيون) ظهروا بمظهر الفدرالية الجلي ، لان الأحداث برهنت أن نمو الأمة يتطلب حكومة فدرالية قوية سواء في ذلك أكانت تلك الحكومة من الحزب الفدرالي أم الجمهوري الديمقراطي . ويكفي للدلالة على ذلك ما جرى في حوادث شراء لويزيانا والتطاحن التجاري مع بريطانيا وفرنسا وكذلك الحرب مع أمراء المغرب^{(١٧) (١٨)} .

أثبتت الأحداث السياسية في عهد ثاني رؤساء الحزب الجمهوري الديمقراطي جيمس مادسون إن الحرب التي تم تجنبها من قبل جون آدمز وتوماس جفرسون مع بريطانيا أمراً واقع لا محالة سواء كان ذلك بالنسبة لبريطانيا أم للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن الأولى عملت على إثارة الأخيرة بشتى الوسائل ، و كان أبرزها عمليات القرصنة على السفن التجارية الأمريكية ، التي كان المتضرر الأساسي منها هم أبناء الولايات الجنوبية والغربية وربما الوسطى أيضاً ، فالولايات الغربية كانت تنمو وتقوى بشكل مضطرد ، وأرادت أن تجلي ما تبقى من البريطانيين عن مقاطعاتهم لكي تزحف نحو كندا وتضمها إليها ، أما أبناء الولايات الجنوبية فكانوا ينظرون بنهم نحو فلوريدا الأسبانية ، وكان قادة هذه الولايات من الداعين للحرب مع بريطانيا يدعون بـ((صقور الحرب The Hawks)) وعلى رأسهم هنري كلاي Henry Clay

من ولاية كنتاكي Kentucky الذي أختير حينها رئيساً لمجلس النواب في الكونغرس ، وجون كالهون John Calhoun من ولاية كارولينا الجنوبية^(١٩) .

حري بنا أن نشير إلى أن قوانين الحظر التي شرعت في عهد الرئيس جفرسون وألغيت في عهد أيضاً كانت مصدر إزعاج وقلق وتدمير كبير من قبل تجار نيوانجلاند ، الأمر الذي أدى بهذه الولاية أن تعطي أصواتها لمرشح الحزب الفدرالي بنكني . وفي عام ١٨١٠م شرعت لائحة ماكون (٢) Macon s Bill 2 التي ألغت القيود التجارية السابقة مع كل من بريطانيا وفرنسا ، ولكن تمت الإشارة في اللائحة بأن ذلك مقرون بتخلي الدولتين عن سياسات الحصار حينها توافق الولايات المتحدة على التجارة معهما . وعندما لم تلتزم كلتا الدولتين بعدم التعرض للسفن التجارية الأمريكي وأضررت بها كثيراً ، أعلن الرئيس مادسون بأن لا علاقات تجارية مع

بريطانيا ، وأصبح ذلك الأمر سار المفعول منذ عام ١٨١١م ، رغم المفاوضات الطويلة مع بريطانيا لتنتهيها عن التعرض للسفن التجارية الأمريكية^(٢٠) ، الأمر الذي عارضته وبشدة نيوانجلاند ذات التوجه الإجمالي تقريباً للحزب الفدرالي الذي يوالي بدوره بريطانيا على حساب فرنسا^(٢١) .

أعلنت الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا بعد إن صادق الكونغرس عليها في ١٨ حزيران ١٨١٢ بناء على المذكرة المرفوعة له من قبل الرئيس مادسون بتاريخ ١ حزيران ١٨١٢^(٢٢) ، وبغض النظر عن الأسباب الخارجية للحرب مع بريطانيا وما ألحقته من خسائر في التجارة الأمريكية ، فإن الأسباب الداخلية كانت وحدها كفيلاً بإضرام نيران هذه الحرب ، فصقور الحرب الذين سبقت الإشارة إليهم والذين هم أغلبية من الشباب الذين فازوا بعضوية الكونغرس في انتخابات عام ١٨١١ الكونغرسية ، كانوا من المتحمسين للحرب وقد كانوا موزعين في الجنوب والغرب ، وأخذوا يثقفون بالحرب يدفعهم شعورهم العام نحو التوسع شمالاً وغرباً بغية السيطرة على مزيد من الأراضي وضمها للإتحاد الفدرالي^(٢٣) ، فضلاً عن إن الحرب حسب وجهة نظرهم ستحد من هجمات الهنود الحمر الذين أخذوا يكونون كونفدراليات هندية أخذت على عاتقها مقاومة التوسع الأبيض تجاه أراضيهم ، كما اعتقدوا [صقور الحرب] إن تلك الكونغفدراليات كانت بدعم وتوجيه ومساندة بريطانيا ، وإن إعلان الحرب عليها سيحد إن لم يقضي على تلك الكيانات الهندية ، وهذا كان أحد المبررات للتثقيف لإعلان الحرب من قبل هؤلاء الصقور^(٢٤) .

ما إن أرسل الرئيس مادسون رسالته للكونغرس في الأول من حزيران عام ١٨١٢ والتي ضمنها طلبه إعلان الحرب على بريطانيا وأسباب ذلك ، حتى شرع مجلس النواب في إجراء التصويت على طلب إعلان الحرب ، وهنا ظهر الانقسام واضحاً بين أتباع كلا الحزبين ، إذ صوت معظم أعضاء ولايتي نيوانجلاند ونيويورك اللتان تمثلان معظم القاعدة الجماهيرية المؤيدة للحزب الفدرالي ، صوتتا ضد إعلان الحرب^(٢٥) ، وهذا السبب ببعيد عنها لأن الحزب الفدرالي الذي تؤيدانه كان قد اتخذ من بريطانيا النموذج الذي على الولايات المتحدة أن تسلك خطاه^(٢٦) ، لذلك ارتأى أعضاء هاتين الولايتين إن ليس من مصلحة الولايات المتحدة إعلان الحرب على بريطانيا هذا من جانب ، ومن جانب آخر وجد تجار ولاية نيوانجلاند إن مصالحهم التجارية التي تمثل معظم دخل الولاية ستتضرر فيما لو أعلنت الحرب في حين إن المستفيد منها هم أهل الولايات الجنوبية والغربية^(٢٧) ، وهذا بحد ذاته يظهر حجم الانقسام بين الولايات من جهة ، والنظرة الإقليمية المحدودة لنواب هاتين الولايتين من جهة أخرى .

أفضى التصويت على الحرب في مجلس الشيوخ عن الموافقة على إعلانها بنسبة ضئيلة إذ صوت لصالحها ١٩ شيخاً ، في حين رفضها ١٣ شيخاً ومعظمهم من المؤيدين للحزب الفدرالي ذلك أعلنت في ١٨ حزيران عام ١٨١٢^(٢٨) .

أظهرت الانتخابات الرئاسية التي أجريت خلال الحرب مع بريطانيا إن رفض الولايات الفدرالية الحرب أضعف الحزب الفدرالي إلى حد كبير ، بل إنها أظهرت الانقسام داخل الحزب الذي لم يرشح أي ممثل عنه في هذه الانتخابات^(٢٩) ، كما إن ولاية نيوانجلاند أظهرت عدم شرعية الحرب وباتت تخطط للانفصال عن الإتحاد الفدرالي^(٣٠) .

كانت الحرب القضية الرئيسية في الانتخابات الرئاسية عام ١٨١٢ ، وبدت البلاد منقسمة على نفسها ، فجماعة من الجمهوريين الشماليين المناهضين للحرب شكلوا كتلاً سياسياً لم يسموه رفضوا فيه مساندة إعادة انتخاب مادسون وسموا دي وايت كلينتون De Witt Clinton من ولاية نيويورك مرشحا لهم ، في حين قرر الفدراليون عدم مواصلة الترشيح من جانبهم ، وقد حصل كلينتون على أكثرية أصوات نيوانجلاند التجارية وولايات الوسط ، فيما صوت الجنوب الزراعي والغرب بالإجماع لمادسون ، مما منحه الأكثرية بـ (١٨٢) صوتاً مقابل (٨٩) صوتاً انتخابياً لمنافسه على المنصب كلينتون^(٣١) .

ومما ساهم في تراجع شعبية الحزب الفدرالي ما تبنته الولايات المؤيدة له والتي مثلت أغلبية أعضائه ، إذ دعت ولاية نيوانجلاند لعقد مؤتمر في هارتفورد Hartford Convention لمناقشة مسألة الانسحاب من الإتحاد الفدرالي الأمريكي ، وحضر المؤتمر مندوبين من ولايات ماساتشوستس Massachusetts ، وكونيكتيكون Connecticut ، ورود ايلاند Rhode Island وفيرمونت Vermont ، ونيوهامبشير New Hampshire ، بالإضافة الى ولاية نيوانجلاند ، وقد قاد المؤتمر جورج كابوت George Cabot من ولاية ماساتشوستس ، نظراً لشخصيته المعتدلة التي انعكست على المؤتمر نفسه والمقررات التي توصل إليها ، وتم التباحث بين المؤتمرين في موضوع الحرب وما يجب أن يتخذ من قرارات بشأنها وإمكانية الانسحاب من الإتحاد ، وهنا برزت معارضة نيوانجلاند لها ولحكومة مادسون التي تبنت إعلانها (٣٢) ، كما رفضت أن تضع قواتها من الميليشيا تحت إمرة السلطة المركزية ، وذهبت أكثر من ذلك حينما باع تجارها البضائع للجيش وللبحرية البريطانية ، وأكدت على ما يعرف بحقوق الولايات في الوقوف في وجه السلطة المركزية وما تتخذه من قرارات سيما إذا كانت تلك السلطة ((راديكالية أو خائنة)) حسب تعبير سياسيوها في المؤتمر (٣٣) .

تمخض المؤتمر عن جملة من المقررات رفعت إلى السلطة المركزية ، وهذه القرارات كانت صورة من المقررات التي اتخذتها ولايتي كنتاكي وفرجينيا عام ١٧٩٩ ، والتي أعيد صياغتها مع بعض التعديلات والإضافات ، ومنها ما أكد عليه المؤتمرون في مؤتمر هارتفورد بأن حكومات الولايات وليس الحكومة المركزية هي صاحبة الحكم على دستورية القوانين التي يتخذها الكونغرس ، أي إنها صاحبة الحق و السلطة العليا في إجازة أو رفض تلك القوانين ، فضلاً عن سبعة مقررات أخرى تم اتخاذها بما يتعلق بالعبيد وقبول ولايات جديدة ومقاطعة بعض الدول تجارياً وإعلان الحرب ومدة الرئاسة وانتخاب الرئيس وتتابع رئيسين من الولاية نفسها (٣٤) .

رفعت المقررات المتخذة في مؤتمر هارتفورد إلى واشنطن على أن يعقد مؤتمر آخر في السنة القادمة يتم فيه مناقشة انسحاب الولايات المجتمعة فيه من الإتحاد الفدرالي انطلاقاً من مبدأ حقوق الولايات في تقرير مصيرها إذا ما تعرضت مصلحتها للخطر جراء إجراءات السلطة المركزية (٣٥) .

رافق رفع مقررات هارتفورد إلى واشنطن توارد أخبار الانتصارات على القوات البريطانية ومن ثم عقد معاهدة جنت Ghent الأمر الذي أدى لتراجع نيوانجلاند عن فكرة الانفصال ، وإهمال إدارة مادسون لتلك المقررات ، ولكن هذا المؤتمر وفكرة الانفصال التي تبنتها الولايات التابعة للحزب الفدرالي أدت إلى أندراس شبه نهائي لهذا الحزب ، إذ إن تيار القومية العارم بعد الحرب كان قد قلل الثقة بالفدراليين وبالتالي قضى على أي تأثير سياسي لهم في الحياة السياسية الأمريكية ، ففي الوقت الذي نشط فيه التيار القومي أخذت الولايات الفدرالية (ولايات الحزب الفدرالي) شق صف ذلك التيار بمعارضتها الحرب مع بريطانيا بل واستمرار التعاون والتعامل التجاري معها ، انطلاقاً من مصلحتها الإقليمية والمبدأ السياسي الذي وضعه الحزب الفدرالي والقاضي بجعل بريطانيا المثل الذي على الولايات المتحدة أن تحتذي خطواته (٣٦) .

أخذ الحزب الفدرالي بالانحدار بخطوات سريعة بعد هذه الحرب ، فبعد إن كان الحزب قوياً تحت قيادة هاملتون حيث وقف إلى جانب قضية الوحدة القومية ، إلا انه أصبح ضعيفاً جراء تخليه عن سياسته السابقة ، وخسر العديد من مناصريه الشباب ، ومن بينهم جون كوينسي آدمز John .Q. Adams ، بسبب معارضته الشديدة لسياسة جفرسون الخارجية ، فيما برهن عبر المحنة الاقتصادية للولايات الساحلية إبان الحظر والحرب [قوانين الحظر التي شرعتها إدارة جفرسون ، وحرب عام ١٨١٢] ، انه فقد أرضيته (شعبيته) بسرعة خلال الانبعاث الجديد للمشاعر القومية في مدة ما بعد الحرب ، ومن جراء سيطرة التجار عليه ، والذين تشكل تفكيرهم في القرن الثامن عشر ، كان لدى الحزب الفدرالي القليل ليقدمه إلى الجيل الجديد ، وجاء الدليل في انتخابات عام ١٨١٦ الرئاسية عندما اكتسح مونرو James Monroe مرشح الحزب

الجمهوري الديمقراطي جميع الولايات عدا ثلاث منها ، ولم يحصل غريمه روفوس كنگ Rufus King من ولاية نيويورك الذي سانده الفدراليون ، إلا على أصوات كل من ولاية ماساتشوستس وكونيكتيكون وديلاوير^(٣٧) ، إذ كانت النتيجة ١٨٣ صوت انتخابي لمونرو ، و ٣٤ صوت انتخابي لكنك ، وبهذه النتيجة انتهى وجود الحزب الفدرالي من الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأت فعليا المرحلة التي أطلق عليها (مرحلة المشاعر الحسنة) أو (مرحلة الشعور الطيب) التي لم تشهد خلالها البلاد تنافساً حزبياً ، [رغم ان البداية الحقيقية لمدة المشاعر الحسنة تعود لعام ١٨١٢ عندما لم يرشح الحزب ممثلاً عنه في انتخابات تلك السنة الرئاسية] ، أعيد ترشيح مونرو لدورة رئاسية ثانية دون ان يكون هناك تنافساً حزبياً على هذا المنصب ، وحصد خلالها جيمس مونرو كل الأصوات تقريباً إذ حصل على ٢٣١ صوتاً انتخابياً وصوت واحد لمنافسه من الحزب ذاته جون كوينسي ادمز إذ رشح من قبل فئة من الحزب ذاته ممن أطلقوا على أنفسهم الجمهوريون المستقلون Independent – Republican^(٣٨) .

يعد زوال الحزب الفدرالي من الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من الأحداث السياسية المهمة في تاريخ هذه الدولة ، بسبب كونه احد أهم الحزبين اللذين نشأ فيها وكونا النظام الحزبي الذي ظلت البلاد تمارس نظامها السياسي بكل فروعه وفقاً إليه ، لذلك لا بد من الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت لزواله رغم سعة قاعدته الجماهيرية عند تأسيسه ، فلم يعمر عملياً أكثر من (٢٠) عشرون سنة .

يتفق الباحثون على ان اهم عناصر الحزب اللازمة لديمومته في الحياة السياسية هو التنظيم ، وفي واقع الحال فان التنظيم هو اساس النجاح في كافة قطاعات الحياة ، فالتنظيم يشير بمجمله الى حالة الضبط التي تسود تشكيلات الحزب المختلفة من أشخاص وهيأت ، ووحدات تنظيمية من القاعدة حتى القيادة ، وقوة التنظيم هذه والضبط يتوقف عليها مقدار نجاح الحزب في حياته السياسية ، فالتنظيم يجعل الحزب قادراً على التأثير في الراي العام بما يقيمه من صلات منظمة عن طريق تنظيماته المختلفة فكلما كانت هذه التنظيمات واسعة الانتشار وسريعة الحركة كانت اكثر احاطة باتجاهات الراي العام ورصدا لمطالبه واستجابة لها او تأثيراً فيها ، وبذلك يكون التنظيم اداة للتعبئة والاتصال السياسي ومن ثم التأثير على واقع النظام السياسي، ومن هنا ياتي تأكيد الباحثين على عنصر التنظيم في الحزب ، اذ يعدون استمرار التنظيم استمراراً للحزب ذاته^(٣٩) .

ورغم التنظيم العالي الذي شهده الحزب الفدرالي في مرحلة تأسيسه خلال مدة رئاسة الرئيس جورج واشنطن الثانية ، وقوة قيادته وصلابته متمثلة بشخص الكسندر هاملتون ، الا ان مكانة الحزب وشعبيته اخذت بالتراجع منذ عهد الرئيس جون ادمز ، رغم انه مرشح الحزب ، اذ ان اجراءاته ومن بينها قوانين التحريض على الفتنة ، ومنح الجنسية ، وقانون الاجانب الخسوم ، كلها ادت الى تراجع قاعدته الجماهيرية ، وضعف روابطه التنظيمية ، وجاءت مدتا الرئيس توماس جفرسون لتكون الفيصل في تكريس الضعف التنظيمي للحزب الفدرالي ، وتؤكد ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية بين عامي ١٧٩٦-١٨١٦ ، ففي انتخابات عام ١٧٩٦ رشح الحزب ثلاث ممثلين عنه هم كل من جون ادمز ، وتوماس بنكني ، واوليفر ايلسويرث ، انقسمت بينهم اصوات الناخبين الفدراليين ، اذ حصل ادمز على (٧١) صوت انتخابي ، وبنكني على (٥٩) صوت انتخابي ، وايلسويرث على (١١) صوت انتخابي ، وتكرر الامر في انتخابات عام ١٨٠٠ التي رشح فيها الحزب ثلاث مرشحين عنه ايضاً ، هم كل من جون ادمز ، وسي سي بنكني ، وجون جاي ، انقسمت بينهم ايضاً اصوات الناخبين ، حصل فيها ادمز على (٦٥) صوت ، وبنكني (٦٤) صوت ، وجاي على صوت انتخابي واحد فقط ، كما حصل الحزب على ١٤ صوت فقط لمرشحه سي سي بنكني لمنصب الرئيس من اصل (١٧٦) في انتخابات عام ١٨٠٤ الرئاسية ، وعلى (٤٧) صوت للمرشح نفسه في انتخابات عام ١٨٠٨ الرئاسية من اصل (١٧٦) صوت ، وعلى (٣٤) صوت فقط لمرشحه روفوس كنگ في انتخابات عام ١٨١٦ الرئاسية من اصل (٢٢١) صوت انتخابي^(٤٠) .

ان قراءة دقيقة لنتائج الانتخابات الرئاسية التي خاضها الحزب تظهر وببساطة انه كان منقسما على نفسه ، ا وان تنظيمه لم يكن بالمستوى الذي يؤهله للبقاء في سدة الحكم او منافسة الحزب الجمهوري الديمقراطي للوصول اليها ، ففي الوقت الذي كان الحزب فيه مؤهلا للوصول اليها ، كان يعاني من عدم انسجامه في ترشيح ممثلا واحا عنه ، ورغم ادراكه ذلك الخطا ومحاولة اصلاحه في انتخابات عام ١٨٠٤ بترشيح ممثلا واحدا ، الا ان هذه الخطوة جاءت بعد فوات الاوان ، فقد كان عليه في هذه المرحلة إصلاح قاعدته الجماهيرية التي بدأت بالانشوز منه بسبب إجراءاته التنظيمية ، وانجازاته التي لم يختلف بها عن انجازات غريمه الحزب الجمهوري الديمقراطي الذي اظهر انه فدرالي رغم انه عارض مبادئ الفدراليين وذلك في عهد الرئيس جفرسون^(٤١) .

كما أكدت الانتخابات الرئاسية ونتائجها تراجع شعبية الحزب الفدرالي منذ عام ١٨٠٤ ، إذ انه حصل على (١٤) صوت من أصل (١٧٦) صوت في انتخابات عام ١٨٠٤ ، وعلى (٤٧) صوت من أصل (١٧٦) صوت في انتخابات عام ١٨٠٨ ، ولم يرشح ممثلا عنه في انتخابات عام ١٨١٢ ، ورغم عودته لميدان السياسة في انتخابات عام ١٨١٦ ، إلا انه لم يحرز أكثر من (٣٤) صوت من أصل (٢٢١) صوت ، وهذه النتائج سيما الأخيرة تعد دليلا دامغا على انه أخذ بالتشردم والانحلال ، وبالتالي الاختفاء من الحياة السياسية الأمريكية^(٤٢) .

وعلى الرغم من الإيديولوجية النسبية التي كان يتمتع بها الحزب الفدرالي ، الا ان الثبات عليها امام المتغيرات التي شهدتها الولايات المتحدة ابان تلك المرحلة لم يكن لصالح الحزب ، فابواب الهجرة كانت مشرعه ، وتطور البلاد في كل الجوانب كان قائما ، الامر الذي كان يحتم على الحزب الفدرالي ان يغير من مبادئه واهدافه ، لا ان يثبت عليها امام سير عجلة التغيير ، بمعنى اخر ان الحزب ركز جهوده على تحقيق ما كان ابناء الولايات الشمالية يسعون لتحقيقه من رفع التعرفة الجمركية ، وتشجيع الصناعة ، والسير على النموذج البريطاني في تطوير الاقتصاد ، بل اتخاذ بريطانيا كنموذج مثالي على الولايات المتحدة ان تحثذي خطواته ، في حين ان البلاد في تلك المرحلة كانت على عدم وفاق مع بريطانيا هذا من جهة^(٤٣) ، ومن جهة اخرى فان طابع الاقتصاد الأمريكي كان زراعي رغم النشاط النوعي للجانب الصناعي والتجاري في الولايات الشمالية ، كما ان غالبية السكان كانت قريبة في افكارها وتوجهاتها للزراعة ، حتى انها كانت مهنة الغالبية منهم ، بل يكاد يكون اقتصاد الولايات الجنوبية والغربية قائما على الزراعة^(٤٤) ، وهذا ما كان الحزب الفدرالي قد اهمله ، فبدلا من ان يكرس جهوده للنهوض باقتصاد الولايات بكافة فروعها وفي كل الولايات ، نلاحظ انه ركز على الجانب الصناعي الذي اراد ابناء الولايات الشمالية تطويره والتركيز عليه ، وهذا ما اضعف قاعدته الجماهيرية ، كونه كان اقليميا في مبادئه واهدافه .

اما بالنسبة الى الحزب الجمهوري الديمقراطي فرغم انه دعا لتقوية السلطات المحلية للولايات على حساب السلطات المركزية ، ورعاية مصالح المزارعين ، الا انه لم يهتم جوانب الاقتصاد الاخرى ، واثبت من خلال التجربة العملية خلال عهد الرئيس جفرسون انه جمهوري المظهر فدرالي الجوهر ، فلم تقل اجراءاته عما كان الفدراليون يسعون لتحقيقه ، بمعنى اخر ان اجراءات الجمهوريين الديمقراطيين ضيعت على الفدراليين أيديولوجيتهم وتمسكهم بالمبادئ التي ذكرناها انفا ، وهذا ما جعل الحزب الفدرالي يتراجع بخطوات سريعة الى الوراء ، وبالتالي الاختفاء من الحياة السياسية ، فلم يعد هناك مايدعوا الحزب للبقاء سيما بعد معارضته الحرب مع بريطانيا عام ١٨١٢^(٤٥) ، رغم الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي جراء اعمال القرصنة التي مارستها بريطانيا على السفن التجارية الأمريكية^(٤٦) ، اذ كان يتحتم عليه في هذه المرحلة ان يقف الى جانب الحرب لا ضدها كون الاقتصاد الأمريكي قد تضرر كثيرا بسبب اعمال القرصنة تلك ، لا ان يختزل اهدافه في الدفاع ورعاية مصالح ابناء الشمال الصناعية كون المقاطعة او الحرب مع بريطانيا تلحق الضرر بهم ، وباختصار فان ايديولوجية الحزب الاقليمية اودت به الى حتفه .

الخاتمة

بنيت الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها عام ١٧٨٩م على النظام الحزبي ، وإن لم يكن منظماً تنظيمياً رسمياً في تلك المرحلة ، وكان للأشخاص الذين تزعموا الحزبين دوراً أساسياً في نشأة التنظيم الحزبي وطبع كل حزب برنامجه وأهدافه السياسية بطابع الشخصية التي تزعمته ، وظهر ذلك جلياً في الحزب الفدرالي واللافدرالي (الجمهوري الديمقراطي) الذين قادا عملية إدارة وتوجيه الأوضاع العامة في البلد . ورغم إن الأهداف والبرامج الانتخابية كانت هي المعيار لكسب التأييد الجماهيري لأي منهما ، إلا إن ذلك لم يكن حائلاً للانتقال والتأرجح بين تلك الأهداف وتلك البرامج فيهما بينهما ، والغاية الأساسية هي الوصول إلى سدة الحكم أولاً ، وإدارة البلد بما يؤمن به الحزب الفائز مع إدراك إن الغاية الأساسية هي تحقيق المصلحة العليا للبلد ثانياً .

أظهر فوز الرئيس جفرسون بدوريته الانتخابيتين إن الحزب الجمهوري الذي تزعمه لا يقف عند حد معين في سبيل تحقيق مصلحة البلد حتى وإن كان ذلك يتنافى مع ما رسمه لنفسه من برنامج انتخابي وقد أظهرت الأحداث ذلك ومن بينها محاولة بر الانفصالية التي أيدت من قبل الحزب الفدرالي ، وكذلك التجارة الخارجية مع بريطانيا وفرنسا خلال الحرب الدائرة بينها ، وأخرها في عهد الرئيس مادسون التي أدت لتراجع مكانة الحزب الفدرالي لدى قاعدته الشعبية ، إذ عارض الحرب مع بريطانيا رغم إنها مسألة وطنية ، ومحاولة نيوانجلاند الانفصال عن الاتحاد بسبب تلك الحرب ، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى إن يتلاشى الحزب من الحياة السياسية الأمريكية بسبب تلك الإجراءات ، وبالتالي انفرد الحزب الجمهوري الديمقراطي بالرئاسة من دون منافس الأمر الذي أدى بالسياسيين أن يطلقوا على تلك المرحلة بـ (مرحلة المشاعر الحسنة) ، إلا إن واقع الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية كان يرفض انفراد حزب بالسلطة دون منافس ، فبالرغم من عدم ترشيح الحزب الفدرالي لممثل عنه في انتخابات عام ١٨٢٠ ، الرئاسة كونه قد تلاشى وتشتت أعضائه ، إلا إن جماعة من الحزب الجمهوري نفسه ممن أطلقوا على أنفسهم تسمية الجمهوريين المستقلين رشحوا ممثلاً عنهم في تلك الانتخابات ، وكان هذا باباً لنشأة حزب جديد في الولايات المتحدة الأمريكية .

الهوامش

- 1- Jefferson s Massage on The Burr Conspiracy , January 22 , 1807 , No . 110 , Henry Steele Commager , Documents of American History , Vol . I , New York , 1945 . P.P 195-197 .
- ٢- محمد محمود النيرب ، المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٧٧ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٤٨ .
- 3- Chris Cook and David Waller , The Long Man Hand book of Modern American History 1763-1996 , Long Man and New York , 1998 , P 117 .
- ٤- ديفيد كوشمان كويل ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة توفيق حبيب ، تقديم علي ماهر ، القاهرة ، د.ت ، ص ٦٦ .
- ٥- محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ١٤٩ .
- 6- Henry Steele Commager , Op.cit., P 196 .
- ٧- نصر محمد علي الحسيني ، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٢ ، ص ٣٥ .
- ٨- المصدر نفسه .
- ٩- أميل هوينر ، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة عدنان عباس علي ، ط ١ ، الإمارات ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٨ .
- ١٠- كارل إن ديغلر ، الانطلاق من الماضي القوي التي شكلت أمريكا الحديثة ترجمة صادق إبراهيم عودة ، مراجعة د. فاروق منصور ، كان ١٩٩٧ ، ص ١٥٩ .

11- Henry Steele Commager , Op.cit., P 199 .

12- Ibid . , P 200 .

١٣- عوني عبد الرحمن السبعوي ، التاريخ الأمريكي الحديث ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٨ .
١٤- محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ١٥٣ ؛

_ Harold Underwood Faulkner , American Political and Social History , New York ,
1943 . P.P 157-
160 .

15- Thomas H . Johnson , The Oxford Companion to American History , New
York , 1966 . P 184 .

16- Chris Cook and David Waller , P 118 .

١٧- لمزيد من التفاصيل حول موضوع الصراع مع أمراء المغرب . ينظر : مايكل بي . أورين ، القوة والإيمان
والخيال ، أسر حطبية ، ط ٢ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص . ص ٦٩-٩٤ .

١٨- فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، تاريخ الشعب الأمريكي ، إشراف فيليب حتي ، مطبعة جامعة برنستون
، بيروت ، ١٩٤٨ ، ص ١٠٨ .

١٩- فرانكين اشرف ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة مهيبه مالكي الدسوقي ، د.م. ، د.ت ، ص ٨٥ ؛

_ Marvin A. Kreidberg and Merton G. Henry, History of Military Mobilization in the
United States Army 1775-1945 , Department of the Army , Washington , 1955 , P 44 ;

_ Alan C. Collins , The Story of America in Pictures , Doubleday
Company Inc , 1953 , P.P 186-187 .

٢٠- هنري بامفورد باركيز ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة علي البديري ، بغداد ، ٢٠١٣ ،
ص . ص ٣٤٢-٣٤٣ .

21- Harold Underwood Faulkner and others , History of the America Way , New
York , 1950 , P.P 117.

22- Madison s War Massage , No. 13 , 1june 1812, Michael D. Gambone ,
Documents of American Diplomacy , Connecticut , N.D , P.50

23- Marvin A. Kreidberg and Merton G. Henry , Op.cit., P.P 44-45.

٢٤- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، ينظر : لطفي جميل محمد ، (الحرب المنسية) حرب
عام ١٨١٢ الحرب الأمريكية البريطانية ١٨١٢-١٨١٥ ، المركز العلمي العراقي ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص . ص
٨٨-٩٦ .

٢٥- هنري بامفورد باركيز ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .

26- Harold Underwood Faulkner and others , Op.cit , P 117 .

٢٧- محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ١٥١ ؛

_ Marvin A. Kreidperg and Merton G. Henry , Op.cit., P.P 44 .

٢٨- محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ١٥١ .

29- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P 118

30- Harold Underwood Faulkner and others , Op.cit , P 122 .

31- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P 118 .

_ هنري بامفورد باركيز ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .

32- Report and Resolutions of the Hartford Convention No. 115 , Commager ,
Op.cit., P 209 .

33- Harold Underwood Faulkner , Op.cit , P.P 173-174 .

34- Commager , Op.cit., P.P 209-211 .

35- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P 122 .

_ هنري بامفورد باركيز ، المصدر السابق ، ص ٣٥١ .

٣٦- روبرت أم . كرونديت ، موجز تاريخ الثقافة الأمريكية ، ترجمة مازن حماد ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص . ص ١٠٣ .

- _ Harold Underwood Faulkner and others , Op.cit , P 117 .
٣٧- هنري بامفورد باركيز ، المصدر السابق ، ص ٣٥١-٣٥٢ .
- 38- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P 118 .
٣٩- نصر علي الحسيني ، المصدر السابق ، ص.١٣
- 40- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P.p 116-118.
٤١- للمزيد من التفاصيل حول تلك المنجزات ينظر : حيدر طالب حسين ، نشأة الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام ١٨٠٤ ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد العاشر ، العدد الاول -انساني ، ٢٠١٢ .
- 42- Chris Cook and David Waller , Op.cit., P118.
- 43-Harold Underwood Faulkner and others , History of the American Way , New York , 1950 , P 117.
- 44- Harold Underwood Faulkner , American Economic History , New York , 1954 , P.p 197-218.
- ٤٥- عارض الحزب الحرب مع بريطانيا كونها تضر بالمصالح التجارية لابناء الولايات الشمالية ، وكانت نيو انجلاند ونيويورك ونيوجرسي ورود ايلاند السباقة في ابداء هذه المعارضة وهي الولايات التي مثلت قاعدة الحزب الفدرالي الجماهيرية ، للمزيد ينظر : هنري بامفورد باركيز ، المصدر السابق ، ص٣٤٥؛ لطفي جميل محمد ، الحرب المنسية حرب عام ١٨١٢ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص.٩٩
- ٤٦- لحقت بالاقتصاد الامريكي خسائر كبيرة جراء عمليات القرصنة ، للاطلاع عليها ينظر :
- Harold Underwood Faulkner ,Op.Cit,P 218 ff.